

تسجيل الحالة الـ4 في أقل من أسبوع بانتحار طبيب الشرقية يكشف اتساع اليأس في مصر بين الغلاء وتراجع الخدمات وتعهد الحكومة إفقار المواطنين



الأحد 12 أبريل 2026 09:00 م

تتصاعد في مصر خلال الفترة الأخيرة أعداد حالات الانتحار على وقع سياسات حكومية قائمة على رفع الأسعار وتقليص الدعم وتوسيع الضغوط المعيشية على المواطنين، وهو ما انعكس في سقوط 4 حالات انتحار خلال أسبوع واحد فقط، كان آخرها انتحار طبيب شاب في محافظة الشرقية، في واقعة أعادت طرح الأسئلة بقوة حول مسؤولية السلطة عن دفع قطاعات من المصريين إلى حافة اليأس

بدأت الصدمة الأخيرة من قرية جهينة التابعة لمركز فاقوس في محافظة الشرقية، حيث تداولت وسائل إعلام وتقارير محلية وعربية يوم 9 أبريل 2026 خبر وفاة الطبيب الشاب أحمد سليمان داخل منزله، قبل ساعات من وفاة والدته التي كانت حالتها الصحية قد تدهورت هذه الواقعة جاءت باعتبارها الحلقة الأحدث في سلسلة حوادث متقاربة زمنياً، ولذلك تحولت من خبر محلي مؤلم إلى مدخل واسع للنقاش حول ما إذا كانت مصر تواجه أزمة نفسية اجتماعية أخذة في الاتساع تحت ضغط الغلاء وتراجع الخدمات وضعف الحماية العامة

اكتسبت واقعة الشرقية هذا الثقل لأنها لم تقع منفصلة عن سياق سابق، بل جاءت بعد أيام من 3 وقائع أخرى في دمياط والقاهرة، وهو ما جعلها تبدو في نظر كثيرين إشارة جديدة إلى أن الظاهرة لم تعد تخص فئة بعينها أو محافظة واحدة ومع ارتفاع التضخم الحضري في مصر إلى 15.2% خلال مارس 2026 وفق بيانات رسمية نقلتها وسائل إعلام محلية، عاد السؤال بقوة حول العلاقة بين التدهور المعيشي وبين تكرار هذا النوع من الحوادث في المجال العام

من الشرقية إلى القاهرة ودمياط وقائع أسبوع واحد تكشف اتساع الخلل

سبقت حالة الطبيب في الشرقية 3 وقائع متقاربة خلال أسبوع واحد تقارير عربية ومحلية ذكرت أن محافظة دمياط شهدت في 2 أبريل 2026 والتي وفاة في يوم واحد، إحداهما لمسن عند القومسيون الطبي في غيب النصارى، والثانية لشاب في عزبة البرج وبعد ذلك بأيام، وتحديدًا في 8 أبريل 2026، شهدت القاهرة واقعة سائق يعمل عبر أحد تطبيقات النقل في منطقة المظلات هذا التابع الزمني هو الذي منح حادثة الشرقية وزنها الأكبر بوصفها الواقعة الرابعة لا الأولى

بسبب هذا التتابع لم تعد القضية عند كثيرين مجرد أخبار حوادث منفصلة، بل تحولت إلى علامة على ضيق اجتماعي يتسع في أكثر من مكان وبأكثر من صورة وتزامن انتشار أخبار هذه الوقائع مع نقاش شعبي واسع على مواقع التواصل، حيث بدت الحوادث الأربع وكأنها تعبيرات مختلفة عن مناخ واحد يضغط على الناس اقتصاديًا ونفسيًا، في وقت لا تقدم فيه الدولة أرقامًا وافية أو خطابًا مقنعًا عن حجم الظاهرة وأسبابها

ثم عاد الجدل حول الأرقام نفسها ليضعف القلق المؤسسة العربية لدعم المجتمع المدني وحقوق الإنسان قالت إنها رصدت 216 حالة انتحار خلال 2024، مع تأكيدها أن هذا الرقم لا يمثل الحصيلة الحقيقية وأن العدد الفعلي قد يكون أعلى بكثير هذا ليس رقمًا رسميًا للدولة، لكنه يعكس بوضوح أن دوائر مدنية وحقوقية ترى أن التناول الرسمي ما زال أقل من مستوى الخطر، وأن الظاهرة لا تُقاس بما يُعلن فقط بل بما يظل خارج التسجيل والتوثيق

وفي هذا السياق برز رأي الدكتور جمال فرويز، استشاري الطب النفسي، الذي قال في حديث سابق إن نسبة كبيرة جدًا من حالات الانتحار قد لا تسجل في بعض الأحيان بوصفها انتحارًا أهمية هذا الكلام أنه لا يضيف رقمًا نهائيًا، لكنه يشرح لماذا يبدو الخلاف على الحصيلة جزءًا من المشكلة نفسها، لأن ضعف التوثيق أو الحرج الاجتماعي والقانوني قد يدفعان إلى التهورين من حجم الظاهرة بدل مواجهتها

الغلاء وتراجع الدخل والخدمات يحولان الضيق اليومي إلى مناخ عام لليأس

ربطت دراسة نشرها موقع رصيف22 بين الانتحار وبين الضائقة المالية على نحو واضح، عبر الإشارة إلى التعطل عن العمل وتراكم الديون وعدم كفاية الدخل لتغطية الاحتياجات الأساسية وتكاليف الزواج والالتزامات المالية الثقيلة. هذا الربط لا يقدم تفسيرًا ميكانيكيًا لكل حالة على حدة، لكنه يضع الوضع الاقتصادي في صلب الصورة العامة، خصوصًا في ظل تدهور القوة الشرائية وارتفاع أسعار السلع الأساسية والخدمات بصورة متواصلة.

كما ظهرت هذه الزاوية بوضوح في شهادات مواطنين وردت في التغطية الصحفية نفسها. أحدهم قال إن راتب 8 آلاف جنيه لا يكفي أسرة صغيرة، وإن مقارنة الأسعار بين 2014 و2026 تكشف تضاعف تكلفة السجائر واللحوم والدواجن والجبن والطماطم والكهرباء والغاز والمواصلات. هذه الشهادة ليست إحصاءً رسميًا، لكنها تعكس بوضوح كيف يقرأ قطاع من المصريين هذه الحوادث باعتبارها امتدادًا لضغط معيشة يومي طويل لا باعتبارها انفجارًا مفاجئًا بلا سياق سابق.

ثم يتصل ذلك بتراجع الخدمات العامة، وبخاصة الصحية منها، في نظر كثير من المنتقدين. فحين تقع إحدى الوقائع على بوابة جهة طبية في دمياط، وتأتي الحالة الأخيرة في بيت طبيب شاب في الشرقية، يصبح الحديث عن الضغط الصحي والنفسي جزءًا من النقاش لا هامشه. كما أن استمرار الغلاء مع ضعف الاستجابة الحكومية للخدمات والدعم يجعل المواطن يواجه الأزمات وحيدًا بدرجة أكبر، وهو ما يفسر اتساع الإحساس العام بالعجز لا في الحالة الفردية فقط بل في المجال الاجتماعي الأوسع.

وفي هذا الموضوع يكتب كلام الدكتور أحمد عكاشة، أستاذ الطب النفسي، دلالة مباشرة. عكاشة قال في حديث سابق إن الإحباط قد يدفع الإنسان إلى العدوان على النفس أو إلى الهروب عبر مسارات خطيرة أخرى مثل الهجرة غير الشرعية. هذا التوصيف النفسي لا يفصل بين الاقتصاد والمجتمع والنفس، بل يربط بينها في مسار واحد يبدأ من تراكم الإحباط وغياب الأمل، ثم ينتهي إلى سلوكيات قصوى عندما تضعف شبكات الدعم الأسري والعلاجي والمجتمعي في وقت واحد.

اتهامات للدولة بالإنكار وتراجع دور المجتمع في الاحتواء

لم يتوقف النقاش عند الغلاء والخدمات فقط، بل امتد إلى سؤال أكثر حدة عن علاقة الدولة نفسها بالمناخ الذي تتكرر فيه هذه الوقائع. باحث مصري في شؤون الأسرة والمجتمع تحدث لعربي21 وحقل الدولة والمجتمع معًا المسؤولية، مشيرًا إلى الضغوط المالية المتتابة، وسوء الأوضاع المعيشية، وارتفاع تكاليف الزواج، وتراجع أدوار المجتمع المدني والجمعيات الخيرية، وقلة الاهتمام بالعلاج النفسي، وانتشار المخدرات. هذا الطرح يضع المسؤولية في دائرة أوسع من القرار الاقتصادي المباشر، لكنه لا يعفي الحكومة من مركز الأزمة.

كما ذهب البرلماني السابق ممدوح إسماعيل إلى أن سوء الحالة الاقتصادية والنفسية والاجتماعية انعكس على قطاعات واسعة من المصريين، وأن نتائج الحرب الأخيرة على الاقتصاد المصري زادت هذا السوء. وأضاف أن انتشار المخدرات والمشاجرات وارتفاع معدلات الطلاق تمثل كلها مؤشرات على تدهور اجتماعي عميق. أهمية هذا الرأي أنه يربط حالات الانتحار بمؤشرات تفكك أخرى، ويضعها داخل صورة مجتمع يزداد فيه الضغط بينما يبقى العلاج الرسمي محدودًا أو موجهًا إلى الأعراض لا إلى الجذور.

ثم أضاف السياسي السابق محيي عيسى زاوية أخرى حين قال إن الحكومة في أي دولة يفترض أن تكون طوق نجاة للمواطن وقت الأزمات، لكن الحكومة المصرية في تقديره تواجه الأزمات بمزيد من الضغط على الناس عبر رفع تكاليف المعيشة مع تدني الأجور وارتفاع البطالة والتضخم. هذا ليس حكمًا قانونيًا على كل حالة انتحار، لكنه يشرح كيف يقرأ معارضون كثير المشهد بوصفه نتيجة سياسات عامة ضاغطة لا مجرد سلسلة وقائع شخصية لا رابط بينها.

وفي السياق نفسه قال الكاتب الصحفي أمجد حسنين إن القرارات الحكومية المتتابة برفع الأسعار من دون زيادة موازية في دخول الناس، ومع تضخم بلغ 15.2% في مارس 2026، تجعل الانتحار والطلاق والبلطجة والفساد المجتمعي مؤشرات على انهيار اجتماعي متدرج. هذا الطرح سياسي وصدامي، لكنه يستند إلى وقائع اقتصادية منشورة وإلى مناخ عام من الاستياء، ويعكس كيف انتقلت هذه الحوادث من خانة المأساة الفردية إلى خانة الاتهام العام لسياسات لا تخفف العبء بل تضاعفه.

وفي الخاتمة، تكشف واقعة طبيب الشرقية قبل غيرها أن السؤال لم يعد لماذا أنهى بعض المصريين حياتهم فقط، بل لماذا تتراكم كل هذه الأسباب في وقت واحد من دون استجابة رسمية بحجم الخطر. حين يتجاوز الغلاء مع تراجع الخدمات، وتضعف الحماية الاجتماعية، ويظل الجدل قائمًا حول الأرقام الحقيقية، تصبح كل واقعة جديدة اتهامًا مباشرًا لسياسات عجزت عن حفظ الحد الأدنى من الأمل. لذلك لا تبدو حادثة الشرقية خاتمة أسبوع ثقيل فقط، بل تبدو إنذارًا جديدًا بأن الأزمة أعمق من أن تُدفن في صفحة الحوادث.